مجلس الأمن

Distr.: General
8 May 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أرفق لكم طيه رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، القاضي تيودور ميرون لكي تنظروا فيها وينظر فيها أعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق).

ويطلب الرئيس ميرون، في رسالته، أن يعدِّل مجلس الأمن النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحيث يستطيع القاضي المخصص المعيّن للعمل في المحكمة من أجل محاكمة محددة، أن يفصل خلال هذه الفترة أيضا في الإجراءات السابقة للمحاكمة في قضايا أخرى.

وسأكون ممتنا لو عملتم على توجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

مرفق

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

إنني أسمح لنفسي بمخاطبتكم بشأن مسألة ذات أهمية خاصة للمحكمة الدولية وهي مشاركة القضاة المخصصين في إعداد القضايا للمحاكمة.

وأود أن أذكركم بأن سلفي، القاضي كلود جوردا، قد وجّه طلبا إلى مجلس الأمن في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، لحذف الحكم الذي ينص على "أن القضاة المخصصين غير مأذون لهم بالفصل في القضايا خلال مرحلة ما قبل المحاكمة" من المادة ١٣ مكررا رابعا من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. وأود أن أكرر مجددا طلب سلفي وأن أطلب أيضا أن تضيفوا للفقرة ١ من المادة ١٣ مكررا رابعا من النظام الأساسي، فقرة فرعية (د) تنص على أن القضاة المخصصين "يتمتعون بسلطة الفصل في الإجراءات السابقة للمحاكمة في القضايا غير تلك التي عيِّنوا للفصل فيها".

وإنني مقتنع، مثل القاضي جوردا، بأن القيد الحالي المفروض على ولاية القضاة المخصصين يمنع المحكمة الدولية من الاستفادة الفعالة والمثلى من وقتهم. ولذلك، سيكون من المفيد بالنسبة للمحكمة الدولية، أن يكون في مقدور القضاة المخصصين أن يشاركوا في مرحلة ما قبل المحاكمة في قضايا أخرى، أثناء جلوسهم في المحاكمات التي عيّنهم من أجلها الأمين العام. وبما أن المحكمة الدولية يتوفر لديها ثلاث قاعات محكمة لست محاكمات في وقت واحد، فإن القضاة المخصصين يجلسون لنصف يوم فقط في المحاكمات المعيّنين من أجلها، والتي تكون طويلة للغاية في أغلب الأحيان. ولهذا السبب، أرى أن للقضاة المخصصين الوقت الكافي لمعالجة القضايا المستمرة الأخرى. ويبدو أن لهذا المقترح ما يبرره في ضوء حقيقة أن القضاة المخصصين مؤهلون تماما بالنظر إلى معرفتهم وخبرتهم أمام المحكمة الدولية لإعداد قضايا أخرى للمحاكمة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد أن الطابع المحدود والمؤقت لمهمة القضاة المخصصين لن يتاثر بأي حال من الأحوال بهذه الواجبات الإضافية. فكل قاض مخصص سيظل مكلّفا بقضية محدودة، ولن يساعد في إعداد القضايا الأخرى إلا عند استمرار مدة تلك القضية. وعليه، فلن تتكبد الأمم المتحدة أية نفقات إضافية.

وفضلا عن ذلك، أود أن أؤكد أن القضاة المخصصين، وفقا للمادة ١٣ رابعا من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، لن يشاركوا في اعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أو استعراض لوائح الاتهام، أو المشاورات التي يجريها الرئيس بشأن تعيين القضاة، أو منح العفو أو تخفيف الأحكام. ولذلك، فلا مجال لأن يصبحوا قضاة شبه دائمين يدعون للجلوس في محاكمات عديدة؛ بل المسألة تتعلق فقط بتحقيق أقصى ''عائد'' من فترة عملهم في المحكمة.

وأعرب لكم عن الشكر مقدما على اهتمامكم بهذه المسألة، وسأظل على استعداد لتقديم أي معلومات إضافية.

(توقيع) تيودور **ميرون**

الرئيس